

الإشكاليات القانونية لإجراءات التقاضي عن بُعد

إعداد: نور أحمد موسى جاموس

إشراف: الدكتور علي عوض جبره

الملخص

بات معلوماً أنّ تطوّر الحياة في مختلف المجالات أنتج تغييراً عميقاً في العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، وظهرت صيغة جديدة في المعاملات أحدثت تشعباً في الوضعيات القانونية، وأنّ القضاء كغيره من المجالات لا بد أن يواكب التطورات والمستجدات المتقدمة التي تشهدها المجتمعات الإنسانية ويتفاعل معها بإيجابية، وخاصة مع ظهور العولمة والتجارة الدولية والمعلوماتية والتطورات التقنية والتي كان لها دورٌ كبيرٌ في إحداث تغييرات بممارسة الأعمال وإنجازها التي طرقت أبواب القطاعات الحكومية والأجهزة الرسمية والقطاعات الخاصة كافة دون استثناء، وكان من أبرزها أعمال المحاكم والنيابة العامة التي شهدت ثورة تقنية لم تشهدها من قبل في إجراءات التقاضي، اقتضتها ضرورة الحفاظ على الحق في الوصول إلى العدالة والحفاظ على الحقوق والحريات حفاظاً على الأمن المجتمعي ومحاربة الجريمة، وعليه؛ فكان لا بد من الاعتماد على تقنية الاتصال عن بُعد أو التقاضي الإلكتروني في ظل كافة المستجدات التي طرأت على كافة القطاعات بما فيها قطاع العدالة وخاصة في الإجراءات الجزائية، فكان لا بد لنا من البحث المتعمق في اعتماد تقنية الاتصال عن بُعد بكافة الإجراءات المُحاكمة الجزائية وتأثيرها على ضمانات المُحاكمة العادلة، وبيان نتائج وانعكاسات اعتماد واستخدام تقنية الاتصال الحديثة في الدعاوى الجزائية، وقد بيّنا في هذه الدراسة في الفصل الأول منها مفهوم التقاضي عن بُعد ومزاياه وتحديات استخدام هذه التقنية كما بيّنا شرعية هذه التقنية في التشريعات الغربية والعربية، ثم تطرقنا في فصلها الثاني إلى كافة الإجراءات الجزائية في مرحلة التحقيق، وبيّنا مفهوم التحقيق والتحقيق عن بُعد ومن ثم بيّنا الإجراءات التي تسمح بتطبيق تقنية الاتصال عن بُعد من قبل الاستجواب والشهادة والخبرة الفنية عليها، والإجراءات التي لا تسمح من قبل المعاينة والكشف والتفتيش، ومن ثم انتقلنا إلى إجراءات المتابعة باستخدام تقنية التقاضي عن بُعد أمام المحاكم النظامية، وبيّنا كافة الإجراءات المتبعة أمام محاكم الصلح ومحاكم البداية ومن ثم محاكم الاستئناف والتمييز، وتحدثنا أيضاً عن إجراءات التقاضي الإلكتروني في المحاكم الخاصة، ومن ثم تطرقنا إلى ضمانات المُحاكمة العادلة في ظل استخدام تقنية الاتصال عن بُعد لمبدأ العلنية وسرية المُحاكمة ومبدأ المواجهة والتدوين وتسبب الأحكام.

الكلمات المفتاحية: التقاضي عن بُعد، تقنية الاتصال عن بُعد، الحكومة الإلكترونية، الدعوى الإلكترونية، التحقيق الكتروني، العدالة الناجزة.